

# مجموع رسائل

## في اصول التفسير واصول الفقه

(الاولى) في اصول التفسير للإمام جلال الدين السيوطي (والثانية)

في اصول الفقه للإمام ابي محمد علي بن حزم الاندلسي (والثالثة)

مجمع الاصول للحافظ جمال الدين

يوسف بن عبد الهادي المقدسي

ثم الدمشقي الصالح

جميعها وعلق حواشيا لسيد الشيخ جمال الدين القلبي للدمشقي

١٥٥٦٤

الطبعة الاولى

٥٩٠٢

حقوق الطبع محفوظة لجامعها

١٥٥٤

طبع في « مطبعة الفيحاء » بدمشق

في رجب سنة ١٣٣١

امارة صحيحة ، واما ماصدر لا عن امارة صحيحة نحو ظن الكفار انه لن ينقلب  
 الرسول والمؤمنون الآية وظننتم ظن السوء وكنتم قوماً بوراً . فهذا ظن باطل  
 مستند الى ان الله تعالى لا يتصر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم والمؤمنين ومثل  
 ظننتم ان الله لا يعلم كثيراً مما تعملون الذي حكاه الله تعالى عنهم بقوله ولكن ظننتم ان  
 الله لا يعلم كثيراً مما تعملون وذلكم ظنكم الذي ظننتم بكم ارداكم فاصبحتم من  
 الخاسرين « فظنهم هذا مستند الى الجهل بعلم الله واحاطته بومته في قصة الاحزاب في ظن  
 المتأقين » واذ زاعت الابصار وبلغت القلوب الحناجر وتظنون بالله الظنونا « فانهم  
 غلبوا غلبة الاحزاب للرسول صلى الله عليه وسلم ولذا قالوا « ما وعدنا الله ورسوله  
 الا غرورا » وعكسهم اهل الايمان فانهم قالوا ( هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق  
 الله ورسوله وما زادهم الا ايماناً وتسليماً ) فهذا البحث بحمد الله تعالى لا يتجده في  
 كتاب ، وانما هو من فتح الكريم الوهاب ، وبه يزول الاشكال والاضطراب ،  
 وتعلم ان المصنف اوجز في محل الاطنباء ، فاخل بما يذكره هو في هذا الكتاب ،  
 فانه لا يزال يستدل فيه باخبار الاحاد وبعموم الفاظها والفاظ

القرآن والكل لا يخرج عن الادلة الظنية ، فاعرف قدر

هذه الفائدة السنية اه من افادة سيدي خاتمة

المحققين محمد بن اسمعيل الامير

جزاه الله عن

الاسلام

خيراً

هذا ما وجد في حاشية المجلي نقلناه بحروفه

# بسم الله الرحمن الرحيم

## باب قواعد اصول الفقهاء التي يعلم منها حاله

(الاصول المتفق عليها) اربعة، الكتاب، والسنة، والاجماع، والقياس  
(والمتخلف فيها) ستة، شرع من قبلنا، والاستحسان، والاصطلاح،  
والاستصحاب، والاستقراء، ومذهب الصحابي .

(ويشترك الكتاب والسنة في النسخ) وهو رفع الحكم الثابت  
بخطاب متقدم بخطاب متراخ عنه، ويجوز الى غير بدل، وإلى بدل  
وبانقل، وباخف، ونسخ التلاوة دون الحكم، والحكم دون التلاوة،  
وكل من الكتاب ومتواتر السنة واحدا بمثله، ولا يعرف النسخ بدليل  
عقلي بل بالنقل المجرد (١) وبدلالة اللفظ (٢)، او التاريخ، وموت  
راوي احدهما قبل اسلام الآخر،

(١) اي عن العقل والقياس وذلك لان العقل لا دخل له في النسخ والنسخ  
لان تغيير الاحكام بالشرع لا بالعقل ولا بالقياس . اه شارح  
(٢) كحديث كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها . اه شارح

(ويشتركان في الامر) وهو استدعاء ايجاد القفل بالقول او ما قام مقامه ، ولا يشترط في كون الامر امرا ارادته ، وله صيغة تدل بمجردا عليه ، وترد صيغة الامر في افضل لاكثر من عشرين معنى ، والامر المجرد عن القرائن يقتضي الوجوب . وبعد الحظر للإباحة واذا صرف عن الوجوب احتج به للنسب . والامر المطلق لا يقتضي التكرار . والامر المطلق على علة يتكرر بتكرارها . ويقتضي الامر المطلق الفور . والامر بالشيء نهى عن ضده ، والنهي عن الشيء امر باحده اضداده . والامر بالامر بالشيء ليس امرا به . والامر لجماعة يقتضي وجوبه عليهم ، واذا توجه الى واحد من صحابي او غيره تناول غيره حتى نفسه عليه السلام ما لم يقد دليل التخصيص (ويشتركان ( ١ ) في النهي ) وهو ضد الامر . والنهي عن الشيء لعينه يقتضي فساد ، وكذا النهي عنه لوصفه ، ويقتضي الفور واللوم (ويشتركان في العام) وهو اللفظ الدال على جميع اجزاء ماهية مدلوله . والخاص هو ضد العام وينقسم اللفظ الى ما لا اعم منه والى ما لا اخص منه وله صيغة تدل بمجردا عليه . ومن لمن يعقل ، وما لما لا يعقل ، واين للمكان ، ومتى للزمان ، ونعم من واي

والموصلات والجموع المعرفة تعريف جنس ، والجموع المضافة ، واسماء التوكيد ، واسم الجنس المعروف تعريف جنس ، والمفرد المحلى بالالف واللام والمفرد المضاف والنكرة المعينة ، والنكرة في سياق الشرط ، والعام بعد التخصيص حقيقه ، والعام بعد التخصيص بمبين حجة . والوارد على سبب خاص معتبر عمومه ، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب . ودلالة الأضمار عامة ( ١ ) والفعل المتعدي الى مفعول يعم مفعولاته . والفعل لا يعم اقسامه وجهاته . والمفهوم له عموم . وجمع الرجال لا يعم النساء ولا العكس . ويعم الناس ونحوه ، ونحو فعلوا ونحو المسلمين يعم النساء تبعاً . والخطاب العام كالناس والمؤمنين يتناول العبيد . ( والتخصيص ) قصر العام على بعض اجزائه ، وهو جائز خبرا كان او امراً او نهياً . وتخصيص العام الى ان يبقى واحد جائز ، وهو متصل ومنفصل ، ( المتصل ) الاستثناء والشرط والغاية ، فاما الاستثناء فهو اخراج بعض الجملة بالا او ما قام مقامها وهو غير وسوى وليس ولا يكون وحاشا وخلا من متكلم واحد ولا يكون من غير الجنس ، ويجوز في كلام الله تعالى ، وشرطه الاتصال لفظاً او حكماً ونيته ، ولا يصح الا نطقاً ، ويجوز تقديمه . واستثناء الكل

( ١ ) نحو واسأل القرية اهـ

( ) نحو واسئل القرية . اهـ .

باطل ، وكذلك الاكثر ، ويصح في الاقل . واذا تعقب جملا متعاطفة  
علا الى جميعها ، وهو من النفي اثبات ومن الاثبات نفي ، والشرط مخصص  
والتخصيص بالصفة والغاية كالاستثناء .

(واما التخصيص بالمنفصل ) فيجوز بالعقل ، والنص ، والحس ، سواء  
كان العام كتابا او سنة مقدما او متاخرا ، والاجماع مخصص ، ويخص  
العام بالمفهوم ويخص العام بالقياس ( ويشتركان ( ١ ) في المطلق والمقيد ) فالمطلق  
ما تناول واحدا غير معين باعتبار حقيقة شاملة لجنسه . والمقيد ما تناول معينا  
كزيد او موصوفا بوصف زائد على حقيقة جنسه ، واذا ورد مطلق  
ومقيد واختلف حكمهما لم يحمل احدهما على الآخر ، وان لم يختلف حمل  
ويشتركان في الحمل والمبين ) . ( فالجمل ) اللفظ المتروك بين  
محملين فصاعدا على النساء ، وهو اما في المفرد كما في القرء ، او في  
الركب ، ( ٢ ) ولا اجمال في اضافة التجريم الى الاعيان ( ٣ ) ( والمبين ) يقابل  
المحمل ، ويجوز كون البيان باضعف ( ٤ ) ولا يجوز تاخيرها عن وقت

( ١ ) اي الكتاب والسنة . اهـ .

( ٢ ) كتردد الذي بيده عقدة النكاح بين الولي والزوج . اهـ .

( ٣ ) كآية حرمت عليكم امهاتكم لتبادره في مساهن . اهـ .

( ٤ ) كالقرآن بالاحاد فانها اضعف دلالة منه . اهـ .

الحاجة ، ( ويشتركان في المفهوم ) وهو مفهوم موافقة بكونه  
 موافقاً للنطوق في الحكم . ومفهوم مخالفة . ومفهوم الموافقة حجة ، ودلالته  
 لفظية . وشرط العمل بمفهوم المخالفة ان لا تظهر اولوية ولا مساواة ،  
 وهو اقسام مفهوم الصفة ، ومفهوم الشرط ، ومفهوم الغاية ، ومفهوم العدد  
 ومفهوم اللقب ، ( والظاهر ) ما احتمل معنيين و كان في احدهما اظهر  
 من الآخر ( واليقين ) الاعتقاد الجازم . والمتردد بين امرين الراجح ظن  
 والمرجوح وهم ، والمساوي شك ( ويشتركان في المشترك ) بكون الاسم  
 الواحد لمسميين . والمترادف بان يختلف الاسم ويتفق المعنى ( ويشتركان  
 في الحقيقة ) باستعمال اللفظ في وضع اول وهي لغوية . وعرفية ، وشرعية  
 ( والجاز وهو اللفظ المستعمل في غير وضع اول على وجه يصح ، وشرطه  
 العلاقة ) ( ويشتركان في الالفاظ ) قالوا لمطلق الجمع لا لترتيب ولا لمعية  
 والقاء للترتيب والتعقيب ، ومن لا ابتداء الغاية والى لا انتهاء الغاية وابتداء  
 الغاية داخل لا ما بعدها ، وعلى للاستعلاء ، وفي للظرف ، واللام للملك  
 والاستحقاق ، وحتى لا انتهاء الغاية ( ويشتركان في التواتر ) وهو خبر جاعة يمتنع  
 تواطؤهم على الكذب ( ويخص الكتاب باحكام ) وهو ما نقل بين دفتي المصحف  
 بواتراً ، وهو معجز في لفظه ومعناه ونظمه ، وهل في بعض آية اعجازية وجهان ،

ومالم يتواتر ليس بقرآن ، والبسطة آية منه وبعض آية في النمل ، والقرآن  
السبع متواترة بمواضع من الشاذ ولم يتواتر لا تصح به الصلاة ، وهو حجة  
وفي القرآن الحكم والمتشابه ، وليس فيه مالا معنى له ، ولا يجوز تفسيره  
برأي واجتهاد ولا بمقتضى اللغة (وتختص السنة بأحكام) وهي ما نقل عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو إقراراً ، وللخبر صيغة تدل بجردها  
عليه وهو كلام يدخله الصدق والكذب وغيره انشاء وتبيين ، ومنه  
الأمر والنهي والاستفهام والتعني ، والترجي ، والقسم ، والنداء  
(ومن السنة التواتر والآحاد) وهو ما عدا التواتر ولو زادت نقلته على  
ثلاثة ويشترط للراوي العقل ، والبلوغ ، والإسلام ، والعدالة ، ولا  
يشترط ذكره ، ولا رويته ، ولا فقهه ، ولا يشترط عدم عداوة أو عدم  
قراءة ولا يشترط سماع ، ولا بصر ، والصحابة عدول ، وهم من رأى  
النبي عليه السلام مسلماً أو اجتمع به ولم يره لعله ، وأعلى مقام الرواية  
قراءة الشيخ ، ثم قرائته على الشيخ في معظم الأخبار ليروي عنه ، ولرواية  
الصحابة الفاظ سمعت ، وحدثني ، وأخبرني ، وأبأني ، وشافهني ، ثم قال  
أو ثم امر ، أو نهى ، وأمرنا ، أو نهانا ، ثم من السنة كذا ، أو جرت ، أو  
مضت ، أو كنا نفعل ، أو كانوا يفعلون إن أضيف إلى زمن النبوة **هـ** حجة



ولغير الصحابة الفاظ فيقول سمعت ، وحدثني ، واخبرني ، وسمعت ، وقرأت ،  
وانبأ ، وحدث ، ونبأ ، ثم بعد ذلك الاجازة وهي اقسام اجازة معين لمعين ،  
اولعين بغير معين ، وتجوز لموجود ، ومعلوم تبعاً لموجود ، ولا تجوز  
لمعلوم محض ، والوجادة لا يروى بها ، وانكار الشيخ غير قادح في رواية  
الفرع ، والزيادة من الثقة مقبولة لفظية او معنوية ، وحذف بعض الخبر  
جائز الا في الغاية والاسناد ونحوهما ، ويجوز رواية الحديث بالمعنى ،  
ويقبل مرسل الصحابي . ( والحكم الشرعي ) مقتضى خطاب الشرع  
المتعلق بافعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع ، ثم الخطاب ان  
اقتضى الفعل جزماً فإيجاب ، والا فندب ، او الترك جزماً فحرام ، والا  
فكرهه ، او التخيير فاباحة ، ( والواجب ) ماذم تاركه قصداً شرعاً ، وهو  
مرادف الفرض ، والاداء ما فعل في وقته ، وما فعل بعد وقته فقضاء ،  
والاعادة بعد فعله ، وفرض الكفاية واجب على الجميع ، ويسقط بفعل  
البعض ، وفرض العين افضل منه ، والامر بواحد كخصال الكفارة مستقيم  
والواجب واحد بعينه ، والفعل في الموسع جميعه اداء ولكن تاخيرهم مع ظن  
مانع يحرم ، واما ان بقي وفعله فاداء ، وما لا يتم الوجوب الا به ليس بواجب ( ١ )

( كالعقل والبلوغ واليد في الكتابة ونحوها ليس بواجب يعني الا على قول من =

وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ويجوز تحريم واحد لا بعينه ويجتمع في الشخص ثواب وعقاب (والثدب) ما ائيب فاعلمه ولم يعاقب تاركه وهو مرادف السنة والمنح (والمكروه ضده) والمباح ما استوى طرفاه (وخطاب الوضع) ما استفيد بنصب الشارع علما معروفا بحكمه متعذر معرفة خطابه في كل وقت ومنها الملق بالحكمة (والسبب) وهو ما يلزم من عدمه العدم من عدمه العدم ومن وجوده الوجود «هو الشرط» وهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجوده ولا عدم (والضحة) في العبادات وقوع الفعل كافيافي سقوط القضاء وفي المعاملات ترتب احكامها المقصودة بها عليها (والبطلان والفساد) يقابلانها والعزيمة الحكم الثابت بدليل شرعي خال عن معارض راجح (وارخصة) ما ثبت على خلاف دليل شرعي لمعارض راجح

(والاعل الثالث الاجماع) وهو اتفاق مجتهدي العصر من هذه الامة على امر ديني بعد وفاته عليه الصلاة والسلام وهو حجة قاطعة ولا يعتبر اتفاق من سيوجد (١) ولا اصولي ولا مقلد او فروع او نخوي ونحوه ولا كفر متاول ولا فاسق ولا يختص بالصحاب قولا اجماع مع مخالفة واحد

يرى تكليف الحال . اه . شارح

(١) اي لان المعدوم لا حكم له . اه .

معتبر كاثنين وثلاثة والتابعي معتبر مع قول الصحابة

واجماع اهل المدينة ليس بحجة وقول الخلفاء الراشدين مع مخالفة  
مجتهد صحابي ليس باجماع ولا ينعقد باهل البيت ولا يشترط عدد التواتر  
ولا يعتبر للاباء اعانوا العصر ولا اجماع الاعن مستند ويثبت الاجماع  
بنقل الواحد ومنكر الاجماع الظني لا يكفر

( الاصل الرابع القياس ) وهو حمل فرع على اصل في حكم للجامع  
بينهما واركانه اربعة : الاصل والفرع وحكم الاصل والوصف الجامع  
ويشترط ان تساوي علة الفرع علة الاصل ظنا ومساواة حكمه حكمه

## الاجتهاد

وهو بذل الفقيه الجهد في تعرف الحكم الشرعي الظني

والمجتهد من صلح لذلك بان يعرف من الكتاب ما يتعلق به من  
الاحكام ومن السنة ما تقدم في الكتاب . والتامسوخ والمنسوخ منهما والاجماع  
ومن النحو واللغة ما يتعلق بهما من نص وظاهر ومجمل وحقيقة ومجاز  
وعام وخاص ومطلق ومقيد ولا يكفي معرفة الفروع ولا الاصول ولا  
عدالته ولا حفظ القرآن ويتجزأ الاجتهاد والمصيب في المسائل الظنية  
واحد ونا في ملة الاسلام مخفي آثم كافر وتعاذل دليلين قطعيين بلنظر

وكنا ظنين ولا يسوغ للمجتهد الفتوى في وقت واحد بقولين متناقضين بل في وقتين ومذهبه آخرهما ان علم التاريخ والافاشيهما بقواعده واصوله واقربها الى الدليل.

### خاتمة

التقليد قبول قول الغير من غير حجة ويجوز في الفروع لاجل الضرريات الدينية والاحكام الاصولية لايحوز فيها الاجتهاد للمجتهد « ١ » ويلزم تكرار النظر عند تكرار الواقعة ولا يجوز الفتيا والحكم الا من مجتهد ويجوز من المفضل مع وجود الفاضل ولا يلزم العامي التمدب بمذهب معين وعلى المجتهد ان يعمل بموجب اعتقاده فيما له وعليه وله رد الفتوى وثم اهل « ٢ » والالزمه ولا يلزمه جواب ما لم يقع وما لا ينفع السائل اولا بمجمله « ٣ » ولا يجوز اطلاق الفتوى في اسم مشترك

- ( ١ ) اي لانها عقلية قطعية يعني بها الاصول الاعتقادية . اهـ .
- ( ٢ ) اي وهناك اهل لما اذا لاتعين عليه الجواب عنها والا اي بان لم يكن هناك اهل غيره تعين عليه الافتاء . اهـ .
- ( ٣ ) ككون الموضوع من محدث فرضا والطلاق يقع . اهـ .

## مسائل

وما ترجع قدم ويرجع متواتر على آحاد والسند على المرسل ومتصل  
على منقطع وثقة في علم وورع وضبط وكونه صاحب القصة او مباشر لها او مشافها  
لها ونص على ظاهر وظاهر على مجمل والحقيقة على المجاز ومفهوم الموافقة على  
مفهوم المخالفة والحظر على الاباحة والواجب على الندب وقوله عليه الصلاة  
والسلام على فعله والمثبت على النافي ما لم يستند النفي الى علم بالعدم « ١ »  
والجهرى على عمومته على الخصوص والمقبول على ما دخله النكر وما عضد  
بكتاب او سنة او عمل الخلفاء الراشدين والثابت بالاجماع على الثابت  
بالنص والمرجمات كثيرة ضابطها اقولان احد الطرفين بامر نقلي او بامر  
اصطلاحي او بامر عقلي . « تمت الرسالة

---

( ١ ) كقوله اخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يصل في البيت  
وكقوله دخلت معه البيت ولم افارقه حتي خرج ولم يصل . ٨١ .

---

